Nineveh University
جامعة نينوى
IASJ
المجلات الاكاديمية العراقية
Nineveh University
كلية القانون

مجلة

نينوى

للدراسات القانونية

مجلة فصلية محكمة تصدر عن
كلية القانون - جامعة نينوى

المجلد (3) العدد (6) آذار 2026

رقم المجلة المعياري الدولي النسخة المطبوعة: 2957-7721
رقم المجلة المعياري الدولي النسخة الالكترونية: 3078-6274
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية
بغداد (2601) لسنة 2022

مجلة نينوى للدراسات القانونية
المجلد (٣)، العدد (٦)، شوال ١٤٤٧هـ - اذار ٢٠٢٦

القانون والتحول الاجتماعي في الهند: منظور اجتماعي-قانوني

المؤلفون الرئيسون هم الدكتور سواروب موكَرجي والدكتورة سوبهو لاكشمي موكَرجي

دار النشر: *LAP Lambert Academic Publishing*
تاريخ الإصدار: تموز ٢٠٢٥

ترجمة وتعليق:
د. محمد نوري علي
(كلية القانون/ جامعة نينوى)

الملخص

يُعد كتاب "**القانون والتحول الاجتماعي في الهند: منظور اجتماعي–قانوني** "للدكتور سواروب موكَرجي والدكتورة سوبهو لاكشمي موكَرجي من أبرز المراجع التي تناولت العلاقة الجدلية بين القانون والمجتمع في الهند. هذا العمل لا يقتصر على دراسة القانون كمنظومة قواعد وتشريعات، بل يتجاوز ذلك ليُبرز كيف يتفاعل القانون مع البُنى الاجتماعية والثقافية والسياسية، وكيف يُسهم في إعادة تشكيلها أو تكريسها. ومن خلال هذا المنظور، يصبح الكتاب أداة لفهم طبيعة المجتمع الهندي ذاته، بما يحمله من تنوع هائل وتناقضات عميقة.

Journal of Nineveh for Legal Studies
Vol. (3), No. (6). March 2026

Law and Social Transformation in India
A Socio-Legal Perspective

Authors: Dr. Swarup Mukherjee, **Dr. Subholaxmi Mukherjee**
The Publisher: Iterative International Publishers, July 2025

Translation and Commentary
Dr. Muhammad Nouri Ali
(College of Law / Nineveh University)

Abstract

The book "Law and Social Transformation in India: A Socio-Legal Perspective" by Dr. Swaroop Mukherjee and Dr. Subhu Lakshmi Mukherjee is one of the most prominent references on the dialectical relationship between law and society in India. This work is not limited to the study of law as a system of rules and legislation, but also goes beyond that to highlight how law interacts with social, cultural, and political structures, and how it contributes to their reshaping or consolidation. Through this perspective, the book becomes a tool for understanding the nature of Indian society itself, with its immense diversity and profound contradictions.

تُعدّ العلاقة بين القانون والتحول الاجتماعي من أكثر القضايا جدلاً وأهميةً في الدراسات القانونية والاجتماعية المعاصرة، إذ يُثار تساؤلٌ جوهريٌ حول ما إذا كان القانون مجرد انعكاسٍ سلبيٍ للبنى الاجتماعية القائمة، أم أنه يمتلك قدرةً فاعلةً على تشكيل المجتمع وإعادة بنائه. وفي سياقٍ مثل السياق الهندي، حيث تتشابك التقاليد الدينية العريقة مع الحداثة القانونية، وحيث تتعايش أنظمةٌ قانونيةٌ متعددةٌ تعكس التنوع الثقافي والديني الهائل، تكتسب هذه العلاقة أبعاداً أكثر تعقيداً وثراءً. إن دراسة تجربة الهند في استخدام القانون كأداةٍ للتحول الاجتماعي توفر نموذجاً استثنائياً لفهم كيف يمكن للقانون أن يتفاعل مع الواقع الاجتماعي، وكيف يمكن أن يُسهم في تفكيك البنى التمييزية التاريخية وبناء مجتمعٍ أكثر عدالةً ومساواةً.

منذ استقلال الهند عام ١٩٤٧، تبنّت الدولة الهندية مشروعاً طموحاً يهدف إلى استخدام القانون كمحرّكٍ أساسيٍ للتغيير الاجتماعي. فالدستور الهندي، الذي يُعدّ أطول دستورٍ مكتوبٍ في العالم، لم يكتفِ بتنظيم السلطات وتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بل جاء محمّلاً برؤيةٍ تحوليةٍ شاملةٍ تسعى إلى إعادة هندسة المجتمع الهندي وتخليصه من إرث قرونٍ من التمييز والظلم الاجتماعي. فقد كرّس الدستور مبادئ العلمانية والمساواة والعدالة الاجتماعية، وأقرّ بضرورة القضاء على نظام الطبقات (الكاست) الذي ظلّ يحكم المجتمع الهندي لآلاف السنين، ووضع برامج للعمل الإيجابي (Affirmative Action) لصالح الطبقات المحرومة تاريخياً، وكفل حقوقاً أساسيةً للمواطنين بغضّ النظر عن الدين أو العرق أو الطبقة أو الجنس.

إلا أن النصوص الدستورية والتشريعات، مهما كانت متقدمةً ومثاليةً، لا تُترجم تلقائياً إلى تحولٍ واقعيٍ في المجتمع. فالفجوة بين القانون في الكتب (Law in Books) والقانون في التطبيق (Law in Action) تمثل تحدياً مركزياً في تجربة الهند القانونية. إذ تواجه الجهود القانونية الرامية إلى التغيير الاجتماعي مقاومةً عنيدةً من البنى الاجتماعية والثقافية التقليدية، ومن المصالح الراسخة التي تستفيد من استمرار التمييز، ومن محدودية الموارد والقدرات المؤسسية، ومن تعقيدات التطبيق في مجتمعٍ يتجاوز تعداده المليار وثلاثمئة مليون نسمةٍ، ويشمل تنوعاً لغوياً ودينياً وثقافياً هائلاً.

يأتي هذا الكتاب ليقدم تحليلاً معمقاً للعلاقة الجدلية بين القانون والتحول الاجتماعي في الهند من منظورٍ اجتماعي–قانوني، يجمع بين المنهج القانوني الذي يدرس النصوص والأحكام القضائية والمؤسسات القانونية، والمنهج السوسيولوجي الذي يفحص الواقع الاجتماعي وكيفية تفاعل القانون معه. فالمنظور الاجتماعي–القانوني (Socio–Legal Perspective) يرفض النظر إلى القانون كنسقٍ مغلقٍ ومستقلٍ عن السياق الاجتماعي، ويُصرّ على دراسة القانون في سياقه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، وعلى فحص التفاعل الديناميكي بين البنى القانونية والبنى الاجتماعية.

تتجلى أهمية هذا المنظور بشكلٍ خاصٍ في دراسة حالة الهند، حيث لا يمكن فهم فعالية القانون أو محدوديته في إحداث التحول الاجتماعي دون فحص العوامل الاجتماعية والثقافية التي تشكل سياق التطبيق. فعلى سبيل المثال، قد تكون هناك تشريعاتٌ متقدمةٌ تحظر التمييز على أساس الطبقة، لكن تطبيقها الفعلي يصطدم بمنظومةٍ قيميةٍ راسخةٍ تُشرعن هذا التمييز وتجعله جزءاً من النسيج الاجتماعي اليومي. وقد يكون هناك قضاءٌ نشطٌ يُصدر أحكاماً تقدميةً تهدف إلى حماية الفئات المهمشة، لكن محدودية الوعي القانوني لدى هذه الفئات، وصعوبة الوصول إلى العدالة، وضعف آليات التنفيذ، كل ذلك يُقلّل من الأثر الفعلي لهذه الأحكام.

يسعى هذا الكتاب إلى استكشاف عدة محاورٍ أساسيةٍ في تجربة الهند مع القانون والتحول الاجتماعي. المحور الأول يتناول الإطار النظري للعلاقة بين القانون والتحول الاجتماعي، مستعرضاً النظريات المختلفة حول دور القانون كأداةٍ للتغيير، من النظريات الوظيفية التي ترى القانون كآليةٍ لحفظ التوازن الاجتماعي، إلى النظريات الصراعية التي تنظر إليه كساحةٍ للصراع بين المصالح المتضادة، إلى النظريات النقدية التي تُحلّل كيف يُمكن للقانون أن يُعيد إنتاج علاقات القوة والهيمنة أو أن يتحداها.

المحور الثاني يفحص التجربة الدستورية الهندية وكيف سعى الدستور إلى بناء جمهوريةٍ ديمقراطيةٍ علمانيةٍ على أنقاض مجتمعٍ تقليديٍ تحكمه هياكل تمييزيةٌ راسخةٌ. يُحلّل هذا المحور النصوص الدستورية الأساسية المتعلقة بالحقوق الأساسية، والمبادئ التوجيهية لسياسة الدولة،

وبرامج العمل الإيجابي، ويدرس كيف فسّرت المحكمة العليا الهندية هذه النصوص على مدى عقودٍ، وكيف طوّرت فقهاً قضائياً غنياً ساهم في تشكيل معالم التحول الاجتماعي في البلاد.

المحور الثالث يتناول قضية نظام الطبقات (الكاست) والجهود القانونية المبذولة للقضاء على التمييز الطبقي. فنظام الطبقات، الذي يقسم المجتمع الهندي إلى مراتب هرميةٍ على أساس الولادة، ويحرم ملايين الناس من حقوقهم الأساسية ويُعرّضهم للاستغلال والإذلال، يُشكّل أعمق وأخطر أشكال التمييز الاجتماعي في الهند. يستكشف هذا المحور التشريعات المناهضة للتمييز الطبقي، وسياسات الحجز (Reservation Policies) التي تخصص نسباً معينةً من الوظائف الحكومية ومقاعد التعليم العالي للطبقات المحرومة، ويُحلّل فعالية هذه السياسات وحدودها، والمقاومة التي تواجهها، والأثر الذي أحدثته على الحراك الاجتماعي.

المحور الرابع يدرس قضية المرأة والجهود القانونية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. فالمرأة في الهند تواجه أشكالاً متعددةً من التمييز والعنف، من قتل الإناث، إلى زواج الأطفال، إلى العنف الأسري، إلى التمييز في الميراث والملكية. يستعرض هذا المحور التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة، من قوانين الأحوال الشخصية إلى قوانين مناهضة العنف ضد المرأة، ويفحص دور القضاء في حماية حقوق المرأة، والتحديات التي تواجه تطبيق هذه القوانين في مجتمعٍ تحكمه في كثيرٍ من الأحيان قيمٌ أبويةٌ راسخةٌ.

المحور الخامس يُحلّل قضايا الأقليات الدينية في دولةٍ علمانيةٍ تُعلن في دستورها التزامها بالمساواة بين جميع الأديان، لكنها تشهد في الواقع توتراتٍ دينيةً متكررةً وأعمال عنفٍ طائفيٍ. يدرس هذا المحور الإطار القانوني لحماية حقوق الأقليات، والتحديات التي تواجهها في ممارسة حقوقها الدينية والثقافية، ودور القضاء في حماية هذه الحقوق في مواجهة التيارات الطائفية والتطرف الديني.

المحور السادس يفحص دور القضاء النشط (Judicial Activism) في إحداث التحول الاجتماعي. فالمحكمة العليا الهندية تبنّت على مدى العقود الماضية نهجاً نشطاً في تفسير الدستور وحماية الحقوق، وطوّرت آلياتٍ مبتكرةً مثل الالتماسات ذات المصلحة العامة

(Public Interest Litigation)التي تُتيح للمحكمة التدخل لحماية حقوق الفئات المهمشة حتى دون تقديم دعوى من الضحايا أنفسهم. يُحلّل هذا المحور أهم الأحكام القضائية التحولية، وتأثيرها على السياسات العامة والممارسات الاجتماعية، والانتقادات الموجهة للقضاء النشط من حيث تجاوزه لصلاحياته وتعديه على السلطة التشريعية.

المحور السابع يستكشف العوائق التي تحول دون فعالية القانون في إحداث التحول الاجتماعي، من الفجوة بين التشريع والتطبيق، إلى محدودية الوصول إلى العدالة للفئات الفقيرة والمهمشة، إلى الفساد في الجهاز القضائي والإداري، إلى المقاومة الاجتماعية والثقافية للتغيير، إلى الاستغلال السياسي للهويات الطائفية والطبقية.

في الختام، يسعى هذا الكتاب إلى تقديم رؤيةٍ متوازنةٍ لتجربة الهند، تُقدّر الإنجازات الكبيرة التي حققها القانون في تفكيك بعض البنى التمييزية وتمكين الفئات المحرومة، دون أن تُغفل التحديات الهائلة التي لا تزال قائمةً، والفجوة التي لا تزال واسعةً بين المثل الدستورية والواقع المعاش. إن دراسة التجربة الهندية لا تُفيد فقط في فهم سياقٍ وطنيٍ معينٍ، بل تُقدّم دروساً قيّمةً للمجتمعات الأخرى التي تسعى إلى استخدام القانون كأداةٍ للتحول الاجتماعي، وتُثري النقاش النظري حول إمكانيات القانون وحدوده في تشكيل المجتمع وبناء مستقبلٍ أكثر عدالةً ومساواةً.

كما ان هذ الكتاب يُمثّل إضافة نوعية إلى المكتبة القانونية والاجتماعية، لأنه يفتح نافذة واسعة على التفاعل المعقد بين القانون والمجتمع في بلد متنوع مثل الهند. إنه لا يكتفي بوصف القانون كمنظومة قواعد، بل يُظهره ككائن حيّ يتأثر بالثقافة والدين والسياسة والاقتصاد، وفي الوقت نفسه يسعى إلى التأثير فيها. بهذا المعنى، يُقدّم الكتاب دعوةً إلى التفكير النقدي في دور القانون، وإلى إدراك أن العدالة ليست مجرد نصوص، بل هي ممارسة اجتماعية تحتاج إلى وعي وإرادة جماعية.